Royaume du Maroc
Conseil National des Droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

29 Avril 2011
29 أبريل 2011

المساء
ALMASSAE

الصبار يكشف أنه راسل وزير العدل في ملف بوشتى الشارف ويدعو الأمن ليكون في خدمة الشعب

توفيق ناديري

وعد محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، بحدوث انفراج سياسي مغربي واسع يشمل كل الأطياف السياسية المغربية وذكر، مساء أول أمس، في برنامج «نقط على الحروف» الذي يعده ويقدمه ادريس بناني على القناة الثانية، أنه تلقى ضمانات -لم يكشف عنها- لتطوير مجال حقوق الإنسان في المغرب وأن هناك إرادة فعلية ليتقدم المغرب عما هو عليه الآن.

وحول إمكانية تعيين ممثلين عن البوليساريو في اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان في الجنوب، التابعة للمجلس الوطني، لم ينف الصبار أو يؤكد هذا المعطى، إلا أنه أكد أن تشكيلة اللجنة يجب أن تكون متجانسة ومتوازنة الأعضاء، إلى جانب ضرورة حرصها على تمثيلية النساء فيها.

ونفى الصبار أن تكون اللجنة، التي عكفت على رفع لائحة مقترحة للعفو الملكي، قد تعاملت بانتقائية مع بعض الملفات وأكد أن اللجنة تقدمت بملتمس إلى الملك يخص حالات المعتقلين السياسيين أو حالات الأفراد الذين تبيّن أن محاكمتهم كانت غير عادلة وتفاعل معها الملك بسرعة، قبل أن يضيف أن عدد المستفيدين من العفو فاقت العدد الذي اقترح من طرف اللجنة وأكد أن هناك ملفات تحتاج إلى الدراسة والبحث، لرفع لوائح جديدة إلى الملك، قصد الاستفادة من العفو الملكي.

وفي تعليقه على ما حدث في مدينة خريبكة، لم يكشف الصبار عن معطيات متعلقة بالحادثة، مكتفيا بالقول إنه سيصدر قريبا تقرير في الموضوع، مع التأكيد على غياب فلسفة تدبير الأزمات. وعلل الصبار غياب المجلس الوطني لحقوق الإنسان أثناء أحداث 13 مارس بكون الأعضاء قدروا أن ما وقع في خريبكة كان أكثر عنفا مما حدث في الدار البيضاء وأضاف أن المجلس أنجز محضر معاينة فقط لما حدث في الرباط بسبب مغادرة أغلب الطلبة الحي الجامعي.

تتمة (ص 04)

Revue de Presse Homme

المساء
ALMASSAE

الصبار يؤكد أن الأمن يجب أن يكون في خدمة الشعب ويراسل وزير العدل في ملف الشارف بوستة

توفيق ناديري
تتمة (ص 01)

وفي ما يتعلق بحالة المعتقل الشارف بوشتة، الذي أكد تعرضه للتعذيب، أكد أشار الصبار، الذي سبق أن دافع عنه بصفته محاميا، أن المعني بالأمر لم يشر، أثناء استنطاقه تفصيليا، إلى تعرضه للتعذيب، رغم كونه نفى حينها التهم المنسوبة إليه في محاضر الشرطة ورفض الخضوع لخبرة طبية بطلب من الوكيل العام للملك. وأضاف الصبار، في السياق ذاته، أن المجلس عازم على مراسلة وزير العدل، باعتباره رئيسا للنيابة العامة ومسؤولا عن السياسة الجنائية، من أجل تشكيل لجنة للوقوف في عين المكان.

وشدد الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان على ضرورة احترام المقتضيات القانونية المرتبطة بالاعتقال في مختلف أنواع الجرائم، مذكرا بأنه لم تسجل، منذ الإعلان عن إحداث المجلس، أي حالة للاختفاء القسري في المغرب، الذي كانت لديه الجرأة لفتح ملفات ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

وبعدما سجل أن دستورة توصيات هيأة الإنصاف والمصالحة في حد ذاتها ضمانة لعدم تكرار انتهاكات حقوق الإنسان، ومن بينها، على الخصوص، تجريم الاختفاء القسري والتعذيب، أكد الصبار أن المجلس الوطني يعتبر ملزما أخلاقيا ومعنويا بمتابعة تنفيذ هذه التوصيات ومواصلة جهود استجلاء الحقيقة الشاملة حول الاختفاء القسري. من جانب آخر، أشار محمد الصبار إلى أن المغرب سيصادق في الأيام القادمة على العديد من الاتفاقيات الدولية ذات الارتباط بحقوق الإنسان، دون أن يكشف عنها بشكل محدد، إلا أنه تحدث، بإسهاب، حول موقفه الرافض لاستمرار العمل بعقوبة الإعدام، في الوقت الذي طالب الخلفي، عن حزب العدالة والتنمية، بإحالة أي مقترح حول الاتفاقيات الدولية على المجلس الدستوري.

من جانبه، اعتبر مصطفى الرميد، القيادي في حزب العدالة والتنمية، أن الوضعية الحالية لحقوق الإنسان الحالية لا تختلف كثيرا عما عاشه المغرب في الماضي، في الوقت الذي أشار مصطفى الخلفي إلى حالات التعذيب التي تعرض لها التيار السلفي، معتبرا أن ما تحدث عنه الفيزازي في ندوة «أوال» من عدم تعرضه للتعذيب يعد استثناء وأن نسبة كبيرة من معتقلي السلفية تعرضوا للتعنيف والتعذيب، وأضاف أن العديد من الناس تعرضوا للاعتقال «بسبب لحاهم» وأن هناك من مات في ظروف غامضة كـ«بوارنيط»، الذي بقي 4 أيام في حوزة جهات مجهولة قيل إنها المخابرات المغربية.

وطالب الخلفي بهيأة إنصاف ومصالحة جديدة، كما طالب بإعادة إدماج المفرج عنهم، للحيلولة دون عودتهم إلى العنف وفتح باب الحوار مع المعتقلين، وهو ما رد عليه الصبار بقرب فتح مناقشة حول المراجعة الفكرية مع المعتقلين والمفرَج عنهم.

وطالب مصطفى الخلفي بإعادة فتح ملف حزب «البديل الحضاري»، لأن هناك العديد من الشباب الذين ظلموا في هذا الملف، في حين ذكر الصبار أن قرار حل أي حزب يجب أن يكون مؤسسا على حيثيات واحترام القانون.

وحول إمكانية الوصول إلى أرشيف ملفات حقوق الإنسان، أكد الصبار أن الأمر مرتبط بضرورة تغيير القانون المؤطر للأرشيف، الذي أقرّ في غفلة من المجتمع المدني، مشددا على أن مقر هذا الأرشيف سيكون المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وفي رده على سؤال حول العلاقة المتشنجة للمواطن مع الأمن المغربي، قال الصبار إن الأمر يفترض حكامة أمنية تقر بأن الأمن في خدمة الشعب عبر التكوين والقطع مع الماضي.

وفي سياق آخر، اعتبر محمد الصبار أن حركة 20 فبراير تشكل امتدادا للحركات الشبابية التي عرفها المغرب ونفذت العديد من الحركات الاحتجاجية (1944 - 1965 - 1981 و1984) وهي نتاج صيرورة سياسية واجتماعية وليس قطيعة مع الماضي.

وفي الوقت الذي طالب بالشفافية في الكشف عن ميزانية مصادر تمويل مهرجان «موازين»، دافع الصبار عن إقامة مثل هذه المهرجانات الفنية والثقافية في المغرب، معتبرا أن الإنصات إلى دعوات الإلغاء سيفرض، في المستقبل، التفاعل مع دعوات أخرى أكثر تأثيرا.

Revue de Presse

الأحداث المغربية

المغرب يستعد للمصادقة على أربع اتفاقيات حقوقية دولية

هل يتجه المغرب نحو إلغاء عقوبة الإعدام؟ هل سندخل نادي الدول المصادقة على معاهدة روما المتعلقة بالمحكمة الجنائية الدولية؟ تساؤلات كثيرة تروج حاليا وسط الحقوقيين كما الأكاديميين.

محمد الصبار أمين عام المجلس الوطني لحقوق الإنسان وهو يحل، أول أمس الأربعاء، ضيفا على برنامج نقط على الحروف الذي تبثه القناة الثانية، قال بأن المغرب سيوقع في المستقبل القريب على عدد من الاتفاقيات الدولية في مجال حقوق الإنسان قبل أن يضيف في تصريح لـ«الأحداث المغربية» بأن الأمر يتعلق بأربع اتفاقيات دون أن يحددها بالإسم

رفيق درب الصبار في النضال الحقوقي وخلفه الحالي على رأس المنتدى المغربي للإنصاف والمصالحة مصطفى المانوزي رجح في تصريح لـ«الأحداث المغربية» أن يشكل إلغاء عقوبة الإعدام وممارسة الاختفاء القسري جوهر المكتسبات المقبلة.

. «أظن أن الأمر يتعلق أساسا بالمصادقة على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وعلى النظام الأساسي المحدث للمحكمة الجنائية الدولية»، يقول مصطفى المانوزي

ورغم تشديده على أنه من السابق لأوانه حصر لائحة الاتفاقيات التي يمكن أن تشملها إشارات أمين عام المجلس الوطني لحقوق الإنسان فقد اعتبر الأستاذ يوسف البحيري أن القرارات التي يتوقع اتخاذها بخصوص المصادقة على الاتفاقيات الدولية في مجال حقوق الإنسان ورفع التحفظات عن بعض بنودها، ستتسم بكثير من الجرأة، وذلك بالنظر إلى مضامين الخطاب الملكي لـ 9 مارس الماضي اعتبارا منه أن الخطاب « جاء بمرتكزات للإصلاح الحقوقي أعلى حتى من سقف مطالب الأحزاب السياسية والمنظمات الحقوقية خاصة عندما طالب بإدماج مقتضيات الخيار الديموقراطي ضمن ثوابت الأمة».

وكما هو الحال بالنسبة للحقوقي مصطفي المانوزي كانت مسألة إلغاء عقوبة الإعدام في مقدمة توقعات الأستاذ الجامعي، يوسف البحيري، اعتبر أن الأمر جد وارد في إطار المصادقة المحتملة للمغرب على الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، التي تشمل إمكانية فتح الباب أمام لجان التقتيش لزيارة أماكن الاعتقال بمقتضى المادتين 20و 21 من الاتفاقية المذكورة.

وبالإضافة إلى إمكانية مصادقة المغرب على البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، اعتبر البحيري أن المصادقة على اتفاقية المحكمة الجنائية الدولية التي انخرط فيها المغرب منذ سنوات دون المصادقة عليها تبقى واردة جدا بالنظر إلى الإطار القانوني والمؤسساتي المغربي الحالي الذى حقق تقدما كبيرا بالمقارنة مع الكثير من الدول التي صادقت علي اتفاقية روما المتعلقة بالجرائم ضد الإنسانية وبالمحكمة الجنائية الدولية.

ياسين قُطيب

اتفاقيات دولية لم يصادق عليها المغرب

الاتفاقية الدولية لحماية الأشخاص من جميع أشكال الاختفاء القسري

البروتوكولان الإضافيان الملحقان باتفاقيات جنيف الأربع الخاصة بحماية ضحايا النزاعات المسلحة المتعلقان بحماية ضحايا النزاعات الدولية المسلحة وبحماية ضحايا النزاعات المسلحة غير الدولية.

البروتوكولان الملحقان بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية

النظام الأساسي المحدث للمحكمة الجنائية الدولية

البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والبروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

الاتفاقية رقم 118 لسنة 1962 الخاصة بالمساواة في معاملة مواطني البلد والذين ليسوا من مواطني البلد في مجال الضمان الاجتماعي.

Revue de

AL BAYANE

Réunion des institutions arabes des droits de l'Homme

El Yazami souligne à Nouakchott le rôle du CNDH

Le président du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), Driss El Yazami, a souligné, mercredi à Nouakchott, le rôle des conseils nationaux des droits de l'Homme en matière d'investigation, de détection et de médiation, et dans l'incitation des autorités publiques à la poursuite des réforme politiques et la consécration des garanties constitutionnelles, institutionnelles et législatives dans le domaine de la protection des droits de l'Homme.

Dans une allocution lors de la 7ème rencontre annuelle des institutions arabes des droits de l'Homme, organisée sous le thème «rôle des institutions nationales dans le suivi de la mise en Âœuvre des recommandations des organes de traités», M. El Yazami a indiqué que cette rencontre intervient dans un contexte régional particulier marqué par des mouvements de protestation dans plusieurs pays arabes revendiquant des réformes politiques, sociales, économiques et dans le domaine des droits de l'Homme.

«Nous confirmons notre soutien au droit à la protestation pacifique et au droit des peuples concernant l'exercice de certaines libertés fondamentales, notamment le droit au rassemblement, à la protestation, à l'expression et à l'information, dans le strict respect des normes internationales dans ce domaine», a-t-il relevé dans ce sens. Il a soutenu que le thème retenu pour cette rencontre revêt une grande importance et cadre avec les attributions des institutions nationales, conformément aux principes de Paris définissant le statut et le fonctionnement desdites institutions, notant que les principes de Paris appellent à la coopération avec l'organisation des Nations Unies, y compris les organes de traités.

Mettant l'accent sur le rôle de plus en plus important des institutions nationales des droits de l'Homme dans le monde arabe, au nombre de onze actuellement, en matière de promotion et de protection des droits de l'homme, il a estimé qu'il est temps d'oeuvrer pour la création d'un réseau des institutions nationales arabes, et partant mieux exploiter les résultats de ces rencontres annuelles.

M. El Yazami a rappelé, par la même occasion, que le Conseil consultatif des droits de l'homme (CCDH) au Maroc a été érigé, par Dahir, en conseil national des droits de l'homme (CNDH), mettant en avant ses larges prérogatives dans les domaines de promotion et de protection des droits de l'homme, son indépendance, sa composition et ses mécanismes régionaux mis en place pour assurer la proximité des citoyens.

De son côté, Mohamed Abdallahi Ould Khatra, commissaire chargé des droits de l'homme, de l'action humanitaire et des relations avec la société civile en Mauritanie, a souligné les avancées réalisées par son pays dans le domaine des droits de l'homme, notant que la Mauritanie a connu ces derniers temps une rupture totale avec le passé, et ce à travers «le règlement du dossier du passif humanitaire, la lutte contre les malversations et les séquelles de l'esclavage». Il a ajouté que le choix de la concertation et du dialogue avec tous les acteurs des droits de l'homme et la collaboration positive avec les institutions internationales ont permis «l'adoption de notre rapport national par le conseil international des droits de l'homme».

Pour sa part, Mme Navanethem Pillay, haut commissaire des Nations unies pour les droits de l'homme, a fait remarquer que les Institutions nationales des droits de l'homme (INDH) constituent des instruments essentiels dans la protection des droits de l'homme au niveau national, affirmant que la protection de ces droits nécessite une justice indépendante, un mécanisme de contrôle parlementaire actif, une administration équitable, une société civile dynamique et une presse libre et responsable.

Les travaux de cette rencontre de deux jours, organisée par la Commission nationale des droits de l'Homme de Mauritanie, en collaboration avec le Conseil national des droits de l'Homme du Maroc, le Bureau du Haut commissariat aux droits de l'Homme en Mauritanie et le Programme des Nations Unies pour le Développement, sont axés sur «le rôle des institutions nationales dans le suivi de la mise en œuvre des recommandations des organes de traités».

Cette édition a pour objectifs de promouvoir la coopération et la complémentarité entre les organes de traités et les institutions nationales arabes dans leur rôle de promotion et de protection des droits de l'Homme et de renforcer les capacités des INDH arabes dans le suivi et la mise en œuvre des recommandations et observations formulées par les organes de traités. Elle vise également à favoriser les échanges et les bonnes pratiques dans le suivi de la mise en œuvre des recommandations et à inciter à la création d'une plateforme régionale de dialogue et de concertation au bénéficie de la mise en œuvre sur le terrain des recommandations adoptées par le Groupe de Travail de l'examen périodique universel.

Prennent part aux travaux de cette rencontre, à laquelle ont été invités plusieurs pays, à savoir le Maroc, l'Algérie, la Tunisie, la Mauritanie, Djibouti, la Jordanie, la Palestine, l'Arabie saoudite, le Qatar et Oman, des représentants des Institutions nationales arabes des droits de l'Homme, des organisations internationales et régionales et des organisations gouvernementales et non-gouvernementales, ainsi que des parlementaires, des académiciens et des experts internationaux et nationaux.

Les travaux s'articuleront autour de séances plénières et d'ateliers de travail sur différents thèmes, dont «le rôle des INDH dans le renforcement du système des organes de traités», «l'interaction des INDH avec les organes de traités», «le rôle des INDH dans l'élaboration des rapports nationaux» et «le rôle des institutions nationales dans le suivi de la mise en œuvre des recommandations des organes de traités».

La première rencontre arabe des droits de l'Homme a été organisée en Egypte, du 6 au 8 mars 2005, la deuxième au Qatar du 4 au 6 mars 2006, sur le thème «la culture des droits de l'Homme», la troisième sur «le rôle des Institutions nationales dans le renforcement de l'indépendance de la justice» (Rabat du 12 au 14 novembre), la quatrième sur «les droits économiques, sociaux et culturels» (Algérie du 18 au 19 mars 2008), la cinquième sur «les élections dans le monde arabe et leur impact sur les droits de l'Homme», (la Jordanie, du 8 au 9 mars 2009).

La dernière rencontre a eu lieu, les 12 et 13 mai à Rabat, sur le «rôle des Institutions nationales des droits de l'Homme dans le renforcement de l'Etat de droit».

AL BAYANE

Conseil national des droits de l'Homme

Concrétiser une grande détente politique au Maroc

Le secrétaire général du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), M. Mohamed Sebbar a souligné que le conseil oeuvre à concrétiser une grande détente politique au Maroc.

M. Sebbar, qui était l'invité de l'émission " Nokat Ala al Hourouf " diffusée par la chaîne de télévision " 2M ", a indiqué que le CNDH a entrepris un certain nombre d'initiatives importantes et a entamé le règlement des questions des droits de l'Homme, faisant part d'une ferme volonté d'inaugurer une étape plus avancée.

Il a rappelé que l'annonce de la création de ce Conseil intervient dans une conjoncture régionale où le Maroc a agi avec célérité pour apporter une réponse aux revendications de la société, soulignant qu'il a été procédé à la révision des prérogatives des institutions nationales et au lancement de la réforme constitutionnelle, des dispositions susceptibles de changer la structure de l'Etat marocain. Parmi les initiatives entreprises par le CNDH comme prélude à la concrétisation de cette détente politique, M. Sebbar a indiqué que le conseil a soumis un mémorandum à la Haute appréciation de SM le Roi Mohammed VI, adressé par le président et le secrétaire général du CNDH , afin que 190 détenus bénéficient de la grâce royale ou d'un reliquat sur la peine d'emprisonnement. Le conseil, a-t-il signalé, travaille sur la base d'une vision pratique et claire concernant la réception des demandes de grâce et l'étude des dossiers pour établir une deuxième liste de prisonniers d'opinion ou ceux détenus pour leurs convictions religieuses ou politiques et qui ne sont pas impliqués dans des actes criminels en violation de la loi.

En ce qui concerne l'attitude adoptée par le Conseil au sujet des grands évènements en rapport avec les droits de l'Homme survenus au cours des dernières semaines, M. Sebbar a fait état de la publication prochaine d'un rapport établi après les évènements survenus à Khouribga, qui sera accompagné d'une série de recommandations adressées aux établissements concernés, précisant qu'un rapport sur les évènements survenus à Madinat Al Irfane à Rabat sera également établi. Concernant le cas du détenu Bouchta Charef, qui dit avoir subi des tortures, M. Sebbar, qui l'avait défendu en tant qu'avocat, a précisé que l'interessé n'a pas affirmé, lors de son interrogatoire, avoir été victime d'actes de torture même s'il a renié les accusations portées contre lui dans le procès-verbal de la police, et qu'il a refusé de se soumettre à une expertise médicale à la demande du Procureur général du Roi. Dans le même cadre, M. Sebbar a ajouté que le Conseil est déterminé à adresser une correspondance au ministre de la justice en sa qualité de président du parquet général et responsable de la politique pénale pour constituer une commission à ce sujet. Le secrétaire général du CNDH a mis l'accent sur la nécessité de respecter les dispositions juridiques relatives à la détention pour les différents crimes, précisant que depuis l'annonce de la création du Conseil national, aucun cas de disparition forcée n'a été signalé au Maroc, qui a eu l'audace d'ouvrir les dossiers des violations graves passées des droits de l'Homme. Pour M. Sebbar, ce qui s'est passé après les évènements du 16 mai ne peut être comparé à ce qui s'est déroulé durant les années de plomb, et ce, sans oublier que le monde a connu une régression dans le domaine des droits de l'Homme au cours des dernières années (détenus de Guantanamo, le transfert secret des détenus à travers les aéroports européens, etc). Il a affirmé que la constitutionnalisation des recommandations de l'Instance Equité et Réconciliation (IER) constitue une garantie pour ne pas reproduire les violations des droits de l'Homme, notamment pour ce qui a trait à la question d'incrimination de la disparition forcée et de la torture.

Le CNDH se considère comme étant engagé moralement pour assurer le suivi de la mise en œuvre de ces recommandations et poursuivre les efforts afin de dévoiler la vérité sur les disparitions forcées. Selon M. Sebbar, l'IER a déployé des efforts considérables pour dévoiler la vérité sur les cas de disparitions forcées, précisant qu'il reste sept cas, sur près de 850 dossiers soumis à l'instance, dont le destin demeure indéterminé.

Il a souligné que l'expérience du Maroc en matière de règlement des violations graves des droits de l'Homme a opté pour le règlement politique au lieu du judiciaire, relevant que le mouvement des droits de l'Homme en Tunisie souhaite actuellement bénéficier de l'expérience marocaine en la matière. Concernant le parachèvement des structures du CNDH, M. Sebbar a annoncé qu'il sera procédé à la création de commissions régionales en vue d'effectuer le travail sur le terrain et concrétiser la politique de proximité vis-à-vis des citoyens à travers le Royaume, précisant que ces commissions seront dotées des mêmes prérogatives dont dispose le Conseil dans les domaines du contrôle et de lutte contre les violations des droits de l'Homme. La composition du conseil, où seront pris en considération l'équilibre et la présence de la femme est en cours de préparation et sera soumise à l'appréciation de SM le Roi pour approbation, a-t-il indiqué, ajoutant que le conseil tiendra compte dans cette composition de la diversité de la société marocaine et réservera une place à la composante juive.

M. Sebbar a, d'autre part, évoqué les efforts du conseil en matière de préservation de la mémoire, eu égard à l'intérêt accordé aux lieux, qui étaient considérés comme des anciens centres de détention lesquels seront transformés en centres culturels et sociaux, où seront organisées des rencontres abordant l'histoire de ces lieux.

S'agissant de l'intégration des anciens détenus, M. Sebbar a indiqué que le conseil a présenté plus de 5.000 cartes de couverture médicale, supervisé l'accès à l'emploi de 109 personnes, octroyé des aides au logement à 74 autres, outre les aides pécunières et en nature accordées à plusieurs anciens détenus.

L'intégration de cette catégorie dans la société relève de la responsabilité de tous, Etat et secteur privé, a noté M. Sebbar.

L'Observateur du Maroc
Spécial SIAM
Radioscopie du secteur agricole
Du 29 au 05 04 11

Les ex-détenus politiques menacent

Mohamed Sebbar.

Les victimes des années de plomb attendent toujours que leur situation soit réglée. Dans une lettre ouverte adressée à Mohamed Sebbar, secrétaire général du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), ils réclament la révision de leurs dossiers respectifs en activant leur réintégration sociale. Cinq ans après la validation par le Roi des décisions de l'Instance équité et réconciliation, ces victimes attendent toujours la régularisation de leur situation administrative et financière. Sinon, ils menacent de tenir sit-in et manifestations de protestation jusqu'à gain de cause. Voilà qui est clair.

Revue de presse

أخبار اليوم المغربية

29 04 11

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يوجه طلبا إلى وزير العدل لكشف حقيقة المعتقل السري تمارة

■ الرباط - حنان بكور ■

بعد الخطوة الأولى التي بادر إليها المجلس الوطني لحقوق الإنسان من أجل تسوية ملف الاعتقال السياسي بإطلاق سراح دفعة أولى من المعتقلين، دخل المجلس على الخط في الجدل الدائر حول المعتقل السري تمارة. وفي هذا الصدد، أعلن محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، عزم المجلس توجيه طلب إلى وزير العدل، محمد الناصري، من أجل تشكيل لجنة للوقوف على حقيقة المعتقل السري تمارة. وقال الصبار، الذي كان ضيفا على برنامج «نقط على الحروف» والذي يبث على القناة الثانية، إن «المجلس لا يمكنه أن يحسم في المسألة، ومن أجل ذلك سيعمل على توجيه رسالة إلى وزير العدل، بصفته ممثلا للنيابة العامة، من أجل فتح تحقيق في الموضوع».

ويأتي رد فعل الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي دافع عن معتقلين كثيرين أكدوا تعرضهم للتعذيب داخل هذا المعتقل السري، بعد إدلاء وزير الداخلية، محمد الطيب الشرقاوي، الأسبوع الماضي، بتصريح أمام البرلمان ينفي فيه وجود هذا المعتقل. وقال وزير الداخلية، ردا على سؤال في الموضوع تقدم به فريق العدالة والتنمية، إن «التحقيق يجري في أماكن ومعتقلات محددة ومعروفة».

وفجر تصريح وزير الداخلية غضب المعتقلين والعديد من الجمعيات الحقوقية التي ظلت تطالب بإغلاق هذا المعتقل.

إلى ذلك، ينكب فريق العدالة والتنمية بمجلس النواب على وضع اللمسات الأخيرة لتشكيل لجنة لتقصي الحقائق حول حقيقة المعتقل السري لتمارة. ويتزامن طلب تشكيل لجنة التقصي مع دعوات كثيرة لاقتحام هذا المعتقل من قبل عائلات معتقلين عذبوا فيه إلى جانب شباب حركة 20 فبراير.

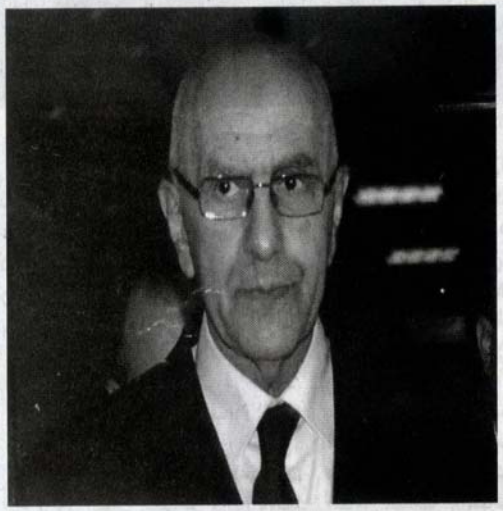

محمد الناصري وزير العدل

وعلمت «أخبار اليوم» أن فريق العدالة والتنمية شرع في الاتصال بالفرق النيابية الأخرى من أجل دعم اقتراحه والتوقيع عليه. وفي هذا الصدد، قال مصطفى الغزوي، رئيس فريق التحالف: «لقد توصلنا فعلا بطلب فريق العدالة والتنمية»، مضيفا، في اتصال مع «أخبار اليوم»، أن «فريق التحالف برمج مناقشة الموضوع في اجتماعه للأسبوع المقبل من أجل اتخاذ القرار».

من جهته، قال رشيد الطالبي العلمي، رئيس فريق التجمع الدستوري، إن «فريقه لم يتوصل إلى حد الآن بطلب فريق العدالة والتنمية». وأضاف الطالبي العلمي، في اتصال لـ«أخبار اليوم» به، أن «اتخاذ قرار في الموضوع مرتبط بالهيئة السياسية التي ينبغي الرجوع إليها».

أما بالنسبة إلى فريق الحركة الشعبية، فإنه «غير متفق مبدئيا»، حسب ما أفاد به رئيس الفريق محمد مبديع «أخبار اليوم».

وأضاف: «توصلنا بطلب العدالة والتنمية ونحن غير متفقين مبدئيا، لأنه لا بد من أن نحدد الأهداف والآليات قبل أن نوقع الطلب».

وفجرت شهادات مئات المعتقلين الذين كشفوا عن واقع التعذيب بالمعتقل السري بتمارة جدلا واسعا. وكان مصطفى الرميد، القيادي في حزب العدالة والتنمية، أشار، في تدخل أمام البرلمان، إلى «التهم التي وجهت إلى المغرب بخصوص تعذيب معتقلين أجانب من غوانتنامو بتمارة»، واصفا القضاء بـ«غير المستقل وقضاء التعليمات». وذكر الرميد أن المغرب عرف معتقلات سرية مثل تازمامارت وقلعة مكونة ودرب مولاي الشريف، وأن المغاربة كانوا يعذبون داخله، في وقت كانت السلطات تنكر ذلك، إلى أن جاء وقت اكتشف فيه المغاربة ما يقع داخله، وشكلت هيئة الإنصاف والمصالحة لجبر الضرر.

أخبار اليوم المغربية

الصبار يطالب وزير العدل بالكشف عن حقيقة معتقل تمارة السري

■ الرباط: حنان بكور ■

بعد أن سجل نقطا ثمينة في رصيده، بالإشراف على إطلاق سراح أزيد من 200 معتقل سياسي في منتصف الشهر الجاري، يعود المجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى الواجهة ويدخل على خط الجدل الدائر حول معتقل تمارة السري. إذ أعلن محمد الصبار، الأمين العام للمجلس، عزمه توجيه طلب إلى وزير العدل، محمد الناصري، من أجل تشكيل لجنة للوقوف على حقيقة المعتقل السري تمارة. وقال الصبار، الذي كان ضيفا على برنامج «نقط على الحروف» الذي يبث على القناة الثانية، إن «المجلس لا يمكنه أن يحسم في المسألة، ومن أجل ذلك سيعمل على توجيه رسالة إلى وزير العدل، بصفته ممثلا للنيابة العامة، من أجل فتح تحقيق في الموضوع».

ويأتي رد فعل الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي دافع عن معتقلين كثيرين أكدوا تعرضهم للتعذيب داخل هذا المعتقل السري، بعد إدلاء وزير الداخلية، محمد الطيب الشرقاوي، الأسبوع الماضي بتصريح أمام البرلمان ينفي فيه وجود هذا المعتقل. وقال وزير الداخلية، ردا على سؤال في الموضوع تقدم به فريق العدالة والتنمية، إن «التحقيق يجري في أماكن ومعتقلات محددة ومعروفة»، وهو ما فجر غضب العديد من الجمعيات الحقوقية.

Revue de Presse de l'Homme

الصبار يتدخل للإفراج عن معتقلي 20 فبراير بالعرائش

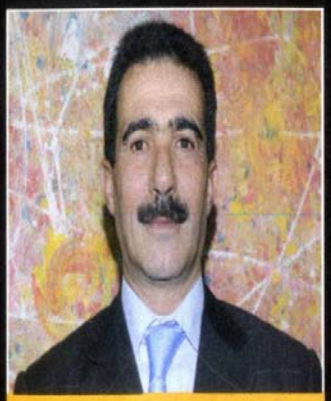

محمد الصبار

أصدرت محكمة الاستئناف بطنجة، في ساعة متأخرة من ليلة الثلاثاء 26 أبريل الجاري، أحكامها في ملف المجموعة الثانية من معتقلي تظاهرة 20 فبراير بالعرائش. وقضت غرفة الجنايات التابعة لهذه المحكمة حوالي الساعة الحادية عشرة من نفس اليوم بتبرئة ساحة العياشي الرياحي رئيس جمعية "أوفياء حقوق الإنسان" بالعرائش، والذي كان متابعا بـ25 فصلا من القانون الجنائي، منها تكوين عصابة إجرامية وإضرام النار والسرقة الموصوفة والعصيان... وهي تهم تصل عقوبتها إلى 30 سنة فما فوق، حسب ما صرح به لـ "أوال" مصطفى البقال، منسق هيئة الدفاع في هذا الملف. كما حكمت المحكمة في نفس الملف على 19 معتقلا آخرين بسنتين سجنا موقوفة التنفيذ، وثلاث سنوات نافذة في حق متهم واحد. وحسب ما أفادت به مصادر متطابقة لـ "أوال" فإن الانفراج الذي عرفه هذا الملف جاء بعد الزيارة السرية التي قام بها محمد الصبار، أمين عام المجلس الوطني لحقوق الإنسان، قبل أيام، للعياشي الرياحي بسجن طنجة ■

Revue de Presse du Conseil National des

الشروق

Du 29 au 06 05 11

الرباط

عائلات المختطفين ومجهولي المصير المطالبة بجبر الضرر والاعتذار الرسمي

طالبت عائلات المختطفين مجهولي المصير وضحايا الاختفاء القسري بالمغرب وكل ضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، بـ "الحقيقة كل الحقيقة حول هذا الملف، وبالكشف عن مصير المختطفين وعن المتورطين في جرائم الاختطاف والتعذيب والقتل، ومساءلتهم وتفعيل مبدأ عدم الإفلات من العقاب، وجبر الضرر الفردي والجماعي مع إيلاء الضحايا وعائلات المفقودين الأولوية". كما سجلت أيضا، في بيان توصلت "الشروق" بنسخة منه، "بكل فخر واعتزاز أن مطالبنا المشروعة أصبحت مطالب كل الشعب المغربي، إلى جانب مطالب الحرية، الكرامة، وإسقاط الفساد وإرساء الديمقراطية، وهذا بفضل حركة 20 فبراير وكل القوى الديمقراطية".

كما أضافت لجنة التنسيق لعائلات المختطفين مجهولي المصير وضحايا الاختفاء القسري بالمغرب، خلال اجتماعها في الرباط بمقر الجمعية المغربية لحقوق الإنسان، السبت الماضي، للتداول بشأن مصير ملف في ظل المستجدات الحقوقية، والسياسية والمجتمعية، بأن العائلات تؤكد "أن المقاربة السابقة فشلت في تقديم أدنى حل لملف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وأن النتائج المعلن عنها دون مستوى الحل المنصف والعادل، بل تعتبر التفافا على مطالبنا المشروعة". مضيفة أن "إحداث المجلس الوطني لحقوق الإنسان لا يمكن فصله عن الحراك القائم في الوطن العربي وفي المغرب وبالمناسبة نوجه نداء إلى السيدين الرئيس والكاتب العام، للعمل على القطع مع المقاربة السابقة والعقلية السائدة في معالجة هذا الملف والتحرك بجدية وإعداد مقاربة ومنهجية جديدتين تتماشى مع مطالبنا العادلة".

كما اعتبرت العائلات بأن مطالبها الأساسية "كعائلات لم تجد بعد طريقها إلى الحل وأن ملف الانتهاكات ما زال مفتوحا. وبالمناسبة نطالب المجلس الوطني لحقوق الإنسان التحرك العاجل والعمل الجاد لحل هذا الملف وتلبية مطالبنا المشروعة".

مؤكدين "على مجمل مطالبنا المشروعة من استجلاء للحقيقة و جبر الضرر الفردي و الجماعي المادي والرمزي وقضايا الذاكرة، والمساءلة ومناهضة الإفلات من العقاب في الماضي والحاضر وضمان شروط عدم التكرار.

مطالبين بـ "العمل على إجلاء الحقيقة كاملة و الكشف عن مصير المختطفين ومجهولي المصير، وإطلاق سراح الأحياء منهم و تسليم رفات المتوفين لذويهم لدفنهم حسب مشيئتهم وضمان حق العائلات في الطعن في نتائج التحليلات الجينية". إضافة إلى "المساءلة و مناهضة الإفلات من العقاب وتحديد المسؤوليات لتمكين الضحايا من حقهم في متابعة المسؤولين قضائيا، وإبعاد المتورطين منهم بشكل مباشر من وظائفهم ومن تسيير الشأن العام. وكذا "العمل على حفظ الذاكرة وإنعاشها ووقف الأعمال الرامية إلى طمس معالم جرائم الماضي". بالإضافة إلى "الاعتذار الرسمي للدولة ردًا لاعتبار الضحايا والمجتمع".

Revue de Presse des droits de l'Homme